# الفعل السياسي عند الحركة الوطنية المغربية
# خلال فترة الاستعمار الفرنسي 1934–1956

الدكتور طريق لمقدمي
المغرب

**مقدمة**

بداية، تنبغي الإشارة إلى أن المقصود في هذا المسار بالحركة الوطنية المغربية؛ هو كل فعل عملي أو تنظيري، يقوم به شخص أو أكثر، ويكون هذا الشخص منضو تحت لواء هذه الحركة. وهذا الفعل، يكون إما على شكل تظاهرة احتجاجية سلمية، أو لقاءات سرية أو تنظيم ندوات سياسية، أو من خلال فعل فكري؛ كالكتابة الصحفية والعرائض، وتوزيع المناشير الإخبارية والتنديدية وما إلى ذلك. والوطنية تحيل أيضا على الوطن، باعتباره "يشمل جوانب كثيرة، ذهنية ومجتمعية وثقافية، وبذلك يكتسب شرعيته. فالمفهوم ذاته له نمط عيش، فهو مجرد وملموس في آن واحد، وجداني واجتماعي، وهو أيضا عملي وغير منفصل عن العالم وعن الفعل في الطبيعة وفي العلاقة المرتبطة بها"[1]. ويقول عبد الله العروي، "أنه ترتب على الأحداث تشكل جديد لمفهومي الأمة والتراب المغربيين، ويتمثل في انبثاق مفهومي الحدود والمواطنة"[2].

أما الوطنيون، فهو مصطلح يطلق على كل إنسان مغربي واع بانتمائه لمجال جغرافي محدد وبنية مجتمعية معينة، في مستوياته المرتبطة بالجانب الديني مع ما يحتويه من حمولة إيمانية وسماوية مقدسة، مرورا بالجانب الاجتماعي وما يضمه من معطيات اللغة والعادات والثقافة عموما، وصولا إلى الجانب السياسي وما يملك من مرجعية الحكم والسلطة. ليكون قادرا في النهاية، على الدفاع عن هذا المجال وهذا المجتمع ضد أي خطر خارجي بالاستناد على ذلك "الشعور الفطري لدى المغاربة باستقلالهم، والذي يستمدونه من البعد التاريخي لكفاحهم ضد كل تدخل أجنبي طرأ على بلادهم"[3].

### 1) جينيالوجيا وجغرافية الحركة الوطنية المغربية

إن البحث في سيرورة الحركة الوطنية المغربية، يقتضي استحضار جذورها الدينية قبل السياسية، لأن الأولى، هي الممهد للثانية، فمن الخطأ أن يتصور المرء أن القابلية البشرية للتضامن والتعاون تكتمل دون علة غيبية، إن كان الانتماء ديني، أو علة إيديولوجية إن كان الهدف مشترك، والعلتان وجهان لعملة واحدة. لذلك، كان المغاربة مرتبطون أشد الارتباط بالعقيدة والهوية الإسلاميتين، ولذات السبب "شكل المساس بالهوية، محور الإستراتيجية الاستعمارية؛ وفرنسا في إجهازها على مقومات الشخصية المغربية، لم تقدر مكانة الإسلام في صيرورة الإنسان المغربي وتكون عناصر وجوده، من قيم، ولغة، وثقافة"[4]. فبذور الحركة الوطنية، أينعت داخل أسوار جامعة القرويين أساسا بمدينة فاس، خلال العقدين الأولين من القرن العشرين، حيث كان علال الفاسي "يكتل الطلبة ويجمعهم"[5] لأغراض تحريضية ضد الاحتلال الفرنسي، وما يبثه من فساد بأرض الوطن. "ونشأ عن ذلك، تأسيس أول جمعية وطنية سرية سنة 1925"[6]، التف حولها خيرة من الطلاب الرافضين للنهج الاستعماري الفرنسي. "وقد عملت منذ البداية، على مقاطعة كل ما هو أجنبي؛ من بضائع وشاي ودخان وملابس وغيرها، وخصوصا منها الفرنسية"[7]. فكان الوطنيون المغاربة في بداياتهم الأولى، واعون تمام الوعي بالشروط الموضوعية السائدة يومئذ؛ إذ من الخطورة بمكان، التصعيد السياسي في ظل ميل ميزان القوة لصالح الاحتلال، خصوصا وأن هذا الأخير، استخدم كل قوته العسكرية لفرض توجهاته الاستعمارية على امتداد الجغرافية المغربية؛ وما إخماد نيران حرب الريف (1920-1927) لخير مثال على ذلك. فهل بإجهاض مقاومة الريف يكون قد أُغلق قوس المقاومة ضد المستعمر بالمغرب؟ من المؤكد، أن الجواب ستقدمه مسيرة الحركة الوطنية الصاعدة، والحافلة بالنضالات السلمية السياسية في شكلها ومضمونها، والتي تشربت من أبجديات السلفية؛ سواء تلك القادمة من المشرق أو المنبثقة من داخل الوطن، "فكان للتيار السلفي تأثير على بعض الشبان، الذين ترعرعوا بفاس والرباط وتطوان خلال فترة الثلاثينات، فمثّل الانتقال من المقاومة المسلحة إلى المواجهة السياسية أسلوبا جديدا، دشّنت به الحركة الوطنية معارضتها لسياسة الحماية، من خلال إبداع أشكال وأساليب حديثة، تماشيا مع خطاب التحديث"[8].

وما زاد في اتساع القاعدة الشعبية للحركة الوطنية ونضجها السياسي، هو تكدس الطبقة العاملة في المدن المكتضة؛ إذ من النتائج الاجتماعية المترتبة عن "انهزام" المقاومة المسلحة الجبلية، هجرة فئات واسعة من القرويين نحو المدن، كفاس والرباط والدار البيضاء وغيرها، بحثا عن شغل يضمن استمراريتهم، مما أدى إلى بروز طبقة من العمال داخل المعامل والشركات. إذ شكلت الآلة الحيوية للحركة الوطنية من أجل تسريع إطلاق نضالها ضد المستعمر، خاصة عندما "تنامت وبلورت برنامجها الإصلاحي، ونضمت ممارستها السياسية"[9]. هكذا، صارت المدن المغربية "ابتداء من سنة 1930، تقوم بدور المحرك السياسي الأول، والمرشد بالنسبة للبوادي في المعركة ضد المستعمر"[10].

لقد قررت أول نواة للوطنيين "بعد سنة 1930، توسيع تنظيماتها، وتكونت حلقة المؤسسين التي كانت تطلق على نفسها اسم "الزاوية"، حيث شكلت لجنة الاستقبال سمّتها بالطائفة، وذلك من أجل استقطاب عناصر غير معروفة متعاطفة مع الحركة، كما كان للطائفة مهمة

تكوين الخلايا في المدن التي كانت تلحق بزاوية فاس"[11]. حيث أدى أصحاب هذا التوجه الديني، دورا محوريا في ترسيخ الوعي الوطني لدى المغاربة. "وكان من الطبيعي، أن يتزعم حركة الرفض جماعة من العلماء، وخصوصا علماء فاس العاصمة العلمية"[12]. ومن أوائل هؤلاء، نجد عبد الله بن إدريس السنوسي وبوشعيب الدكالي، إذ إن دعوتهما، توافقت مع تطلعات الوطنية المغربية. وفي ذات السياق، لا مناص من استحضار الدور الريادي الذي قامت به مجلة الإصلاح، التي صدرت عن المجمع العلمي المغربي سنة 1917، فحتى ولو لم تكن اهتمامات هذه المجلة موجهة صوب نقد المسلكيات الفرنسية والإسبانية في المقام الأول، "فإن الشخصيات الوطنية التي عملت بها كعبد السلام بنونة، ومحمد العربي الخطيب، ومحمد داود، وأحمد غيلان، والمكي الناصري، والتهامي الوزاني وغيرهم، أسهمت على الأقل في مرحلتها الأولى، في إعطاء توجها إصلاحيا، ركز على الإصلاح الديني ومحاربة الطرقية والشعوذة، وإصلاح مناهج التربية والتعليم"[13]. وبذلك، صار المجال الديني مدخلا إلى المجال السياسي، والمجالان مرتبطان أوثق الارتباط بالنضال السياسي الرامي إلى بلوغ أفق جلاء المستعمر الفرنسي، وكان علال الفاسي، هو من تبوأ "الريادة في تطوير السلفية من مجرد دعوة إلى إصلاح الدين وتطهيره، إلى إيديولوجية معبئة للعمل الوطني وقائدة له"[14]؛ لأن الذي يفسر انشداد النخب المغربية للسلفية، "كمفهوم ورؤية للتاريخ، هو إجماعها على مبدأ الدفاع عن الهوية في أبعادها الدينية، واللغوية، والثقافية"[15]. إذ ذاك، كان المنطلق الجامع لعضد الرعيل الأول من الحركة الوطنية، هو العقيدة الإسلامية، وهو أمر لا غنى عنه في التأصيل لنشوء العمل السياسي بالمغرب إبان الثلاثينات من القرن العشرين، باعتبار أن البنية الذهنية المغربية مقرونة بوازع ديني بامتياز. فلا غرو، أن ترث الأجيال اللاحقة جينات المقاومة من آبائهم وأجدادهم الذين واجهوا كل مظاهر الغزو الأجنبي القديم، "فكل هذه الأشياء عملت عملها في توجيه الروح للمقاومة والمطالبة بالاستقلال"[16].

غير أن عوامل نشأة الحركة الوطنية ونضالها السياسي، لم تشذ عن الشروط الموضوعية والذاتية لاندلاع المقاومة المسلحة بالمغرب، إذ العلة واحدة في جوهرها؛ وهي الذود عن سيادة الوطن، والمهمتان النضاليتان (النضال العسكري والنضال السياسي) حتى وإن كانتا متباينتان على مستوى الأدوات والآليات، فإنهما شكلتا سيرورة تاريخية حتمية في مسار الكفاح من أجل نزع الاستقلال السياسي؛ "بمعنى، أن أفول المقاومة المسلحة، أفسح المجال للوطنية السياسية"[17] لحمل شعلة النضال ومواجهة الاستعمار. إذ في عمق العملية النضالية، نجد أن الكفاح المسلح، يقودنا في نهاية المطاف، سواء أخفق أو تفوق، إلى ظهور الممارسة السياسية. وفي شروط سياسية معينة، يمكن أن ينتقل العمل السياسي بدوره إلى عمل مسلح مرة أخرى. وهو الحاصل في التجربة المغربية؛ بحيث أفضت الممارسات القمعية/الدموية، الفرنسية والإسبانية المتفاقمة بحق الشعب المغربي إلى تحول كيفي، جسده اندلاع عمليات جيش التحرير في 2 أكتوبر 1953. إذ "الحرب بقدر ما هي نفي للعمل السياسي، وتظهر حين استنفاد شروطه وانعدامها، فإنها تعتبر وسيلة التواصل، حين تبدو السياسة عاجزة عن تأسيس خطاب ناجع ما بين الأطراف، وتظهر السياسة من جديد حين استرخاء هذه التناقضات وتوفر المرونة اللازمة للعودة إلى العمل السياسي"[18].

### 2) العمل السياسي الوطني: العلل والمؤثرات

لقد أسهمت عوامل داخلية وخارجية مهمة في التسريع من النضج السياسي لدى الوطنيين الشباب؛ فعندما كانت الثورة الريفية في عنفوانها تحرز انتصارات كبيرة، كانت أنباؤها وأصداؤها تلهب وطنية الشباب المغربي في المنطقة الشمالية والسلطانية على حد سواء. "واستطاعت العناصر التي ذهبت إلى فرنسا والمشرق العربي من أجل استكمال تعليمها، الاطلاع على تطور التيارات السياسية والفكرية والتعريف بالقضية المغربية، وفي سنة 1930، كان أول ظهور علني للوطنيين بالمنطقة، الذين قدموا لائحة مطالب الأمة للجمهوريين بمدريد"[19]، وكان صدى هذا الفعل السياسي، عظيما على مستوى "بث الوعي بالشعور والانتماء إلى الوطن"[20] في صفوف الطلاب المغاربة في الخارج. "وقد استغلت الحركة الوطنية انفراج 1936، الناتج عن نجاح الجبهة الشعبية الفرنسية في الانتخابات، فقدمت إلى المقيم العام نوجيس برنامج المطالب المستعجلة، حققت فيها الترخيص لإصدار جرائد عربية، مثل "الأطلس" و"المغرب"، كما سرحت "عمل الشعب" من إيقافها، إلا أن الإدارة لم تلبث أن قضت عليها بالمصادرة وجميع وسائل التضييق"[21].

وعلى هذا المفصل، زادت السياسة القمعية التي كانت تمارس على أبناء الوطن من طرف الاحتلال، من معاناتهم وشقائهم. لكنها وفي المقابل، زادت من تضامنهم ووعيهم السياسي بضرورة التحرر من بطش المحتل، وهو ما أكدته جريدة "الدفاع" بالقول: "إن سياسة القمع التي تمارس على الشعب المغربي، هي السبب فيما يرسف فيه من قيود الاستبداد، وأغرب كل هذا، أن يظل الأمر كما نعهده رغما عن كل احتجاج أو صراخ، إن هذه السياسة تعامل المغاربة في أرضهم كأنهم شذاذ أفاق ومنبوذون، فهي تفرض عليهم واجبات وتكاليف الأغلبية الساحقة، بينما لا تخصهم إلا بنصيب ضئيل من الحقوق ونزر يسير من الفوائد"[22]. على الرغم من هذا البطش والطغيان، اللذان حاولت عبرهما سلطات الحماية الفرنسية تجريد الشعب المغربي من هويته وإنسانيته؛ بجعله خاضعا لإرادتها المتعالية، فإن ذلك لم يقوض عزيمة المغاربة، ولم يضعف إيمانهم الراسخ بحتمية جلاء المحتل الغاصب، بقدر ما زادهم عزما وإصرارا قويين على مواصلة النضال السياسي وتجديد إستراتيجيته باستمرار؛ "حيث راح المغاربة يواصلون نضالهم المتميز بالاستبسال والشجاعة، متخذين من الدين وسيلة لتجميع المواطنين حول الفكرة الوطنية"[23].

وتنبغي الإشارة، إلى أن "الحركة الوطنية بمفاهيمها المختلفة، بما فيها المفهوم الاجتماعي، إضافة إلى القبلي والديني والإصلاحي، والمقاومة السياسية والمسلحة، لم تبدأ فقط في الثلاثينات من القرن الماضي، بل إنها تواجدت باستمرار على طول التاريخ الوطني بالأشكال المناسبة لكل حقبة من حقبه"[24].

هكذا إذن، انطلقت الممارسة السياسية وفق تطورات وتراكمات القاعدة الأولى للحركة الوطنية، التي أعلنت ميلادها في سنة 1934، بتأسيس كتلة العمل الوطني، ومن ثم صيغ الملف المطلبي الذي تبنته الكتلة، تماشيا والظروف الموضوعية والذاتية اللتان يرزح تحت وطأتهما الشعب المغربي، فكان كل ما استطاع الوطنيون إليه سبيلا، هو المطالبة بالإصلاحات على مستوى البلاد؛ حيث "لم يعترض برنامج الإصلاحات

بتاتا على نظام الحماية، بل طالب الحكومة الفرنسية أن تحترم ما جاء في منطوق معاهدة فاس، وذلك بإلغاء الإدارة الاستعمارية المباشرة والحفاظ على الوحدة الإدارية والقضائية بالمغرب"[25]. فاقتصرت المطالب الإصلاحية حول إصلاح التعليم، وإنشاء مدارس تحتضن كافة أبناء الشعب المغربي، والاهتمام بالصحة العامة من خلال بناء المستشفيات العمومية، والمساواة الفعلية على مستوى فرض الرسوم والضرائب، وعدم الاستلاء على ملكية أراضي الفلاحين البسطاء، والاهتمام باللغة العربية وعدم تهميشها وما إلى ذلك.

قاومت الحركة الوطنية المغربية الاستعمار، لا كهيمنة سياسية واقتصادية تهدد البنية المغربية وتسعى إلى تطويرها على شكل مؤسسات وعلاقات كولونيالية فحسب. ولكن، بالأساس كخطر ثقافي–ديني، يهدد الهوية الوطنية ووحدتها. ولذلك، فإن التزامن بين الميلاد السياسي للحركة الوطنية مع إعلان ظهير 16 ماي 1930، أمر له دلالته السياسية والإديولوجية البالغة الأهمية في توضيح طبيعة هذه الحركة كتصور مضاد للتصور الاستعماري، "استطاع أن يحقق نجاحا جماهيريا واسعا، في غياب برنامج سياسي واضح يتجاوز المطالبة بالاستقلال السياسي، وقد تبلور هذا البعد للحركة الوطنية بالتدريج؛ ابتداء من حركة مناهضة الظهير البربري، فمطالب الشعب المغربي، إلى وثيقة الاستقلال"[26].

وبالنظر إلى استمرار الممارسات الفرنسية الترهيبية بحق الشعب المغربي طيلة سنوات الاحتلال، وقمع الأصوات المطالبة بالحقوق والحريات. فقد قوى ذلك، من عزيمة الثلة المخلصة المتفانية في التضحية ومناهضتها للاستعمار، "عن طريق المزيد من توعية المواطنين وتفهيمهم لواقع ما يجري في البلاد وما يدبر ضدها من مكائد ومؤامرات، تستهدف بقاء الاحتلال الأجنبي بواسطة ديمومة تجويع المواطنين وتفجيعهم وتجهيلهم، ومواصلة الضغط المتسلط على الوطنيين الأوفياء المخلصين"[27].

لقد نهجت سلطات الحماية إستراتيجية التطويع، "فرضت من خلالها نمط حكم إداري مستبد"[28]. كان هدفها بالدرجة الأولى، التأثير في ذهنيات وسلوكات الأفراد والجماعات لإيقاف كل مد نضالي صاعد، والذي يهدد ديمومة الاستعمار الفرنسي بالمغرب، وكذا الحيلولة دون التنسيق السياسي مع سلطان البلاد. وبالتالي، تشتيت مجهود الوطنيين الذين اعتقدوا، من خلال ما يُروج من طرف شخصيات مخزنية أبرزها محمد بن الحسن الحجوي، "بأن السلطان تصرف مع الفرنسيين حين توقيع "وثيقة الحماية" بحسن نية، غير أنهم خدعوه"[29]. فعملت إذ ذاك مؤسسة الحماية، "على منع حدوث أي تقارب أو تحالف بين القصر والحركة الوطنية؛ بل إنها حاولت توسيع الهوة بين الطرفين، للحد من نفوذ الوطنيين الراغبين في تقوية حركتهم، بالاعتماد على السلطان رمز السيادة المغربية"[30].

ولئن كان الفعل النضالي السياسي، متصلا بشكل لا ينفصم بالدعاية والخطب السياسيتين، والتجمهرات الشعبية، واللقاءات السرية، فإن الجرائد التي كانت تتماشى وفق التطلعات المغربية التواقة للحرية والانعتاق من سطوة وهيمنة المستعمر الفرنسي–الإسباني، جسدت أحسن تجسيد ماهية هذا النضال بالقلم والفكر؛ فكان "صدور أية جريدة أو مجلة بمثابة مكسبا للحركة الوطنية، التي بدأ يشتد عودها ويزداد تطلعها لمنابر تعبر منها عما يقع في البلاد، خاصة بعد صدور الظهير البربري، وبذلك يمكن القول، بأن علاقة الثقافي بالسياسي كانت علاقة

تفصلية"[31]. إلا أن ما يتوجب التأكيد عليه، هو أنه بعد تشكل أول تنظيم سياسي منبثق من الجيل الأول للحركة الوطنية المغربية، بدءا من سنة 1934، انطلقت الممارسة السياسية الفعلية والرسمية للحركة الوطنية. وهذا يدل، على أن ميلاد العمل السياسي للحركة الوطنية كتنظيم سياسي رسمي ظهر متأخرا، مقارنة مع إرهاصات الفعل السياسي، الذي ظهر بالتوازي مع "الهزائم" التي لحقت المقاومة المسلحة في مستهل القرن العشرين، وبالنظر إلى تلك الأشكال النضالية "العفوية" السابقة عن تأسيس كتلة العمل الوطني، نستنتج أن النضال السياسي ضد الاستعمار، كان قبل هذا التاريخ؛ حيث انطلق بشكل علني عند صدور ما سمي في الأدبيات التاريخية "بظهير 16 ماي 1930، الذي يصبح بموجبه قانونيا، مطابقا للأصول الشرعية، سير شؤون العدلية الحالي في القبائل ذات العوائد البربرية، التي لا توجد فيها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية"[32]. فرافق ذلك، تظاهرات ضخمة عُرفت "بحركة اللطيف"، التي انبثقت من رحم المساجد المغربية تنديدا ورفضا للخطة الاستعمارية الهادفة إلى تفتيت وحدة المجتمع المغربي، سواء على المستوى اللغوي والعرقي أو على مستوى تدبير الوضع القضائي؛ حيث سعى الاحتلال الفرنسي "إلى إنشاء قضاء عرفي أمازيغي مستقل عن القضاء المغربي الإسلامي، وتنظر المحاكم العرفية في الدعاوى المدنية، بينما تنظر المحاكم الفرنساوية في الدعاوى الجنحية. وبذلك، كسر هذا الظهير وحدة التنظيم القضائي"[33]. وحسب ما كُتب بقلم أحد المناصرين للسياسة الاستعمارية الفرنسية، "أن السلطان قد وصف الظهير بأنه مجرد تدبير إداري، وذم الشباب المنزوع من كل أسباب الحكمة، الغافل عما لسوء عملهم من المضاعفات بما كان من تغريرهم بالجماهير، واستعمال الصلوات للتظاهر السياسي، فحرم اللجوء إلى المساجد للتجمعات السياسية"[34]. إنه التوظيف الدعائي للكتابات الاستعمارية، من أجل تقديم صورة غير دقيقة للأحداث. فلا عجب، من انحياز الكاتب الفرنسي إلى الرؤية الفرنسية، بل ويسعى إلى تبرير خطوة الحماية في إصدار ظهير 16 ماي 1930. فالعقل الفرنسي، كان يرى في حضوره بالمغرب قيمة مضافة وعاملا من عوامل الارتقاء بهذا الشعب. وهنا يتوجب على كل باحث في التاريخ كيف ما كانت ميولاته وتوجهاته، أن ينظر إلى الحدث التاريخي في شموليته حتى لا يفقد التحليل جزءا من صورته.

هكذا إذن، حاولت الإمبريالية الفرنسية تفعيل (الظهير البربري) بهدف إجهاض كل فعل تضامني وتآزري ما بين كل الشرائح والتوجهات والانتماءات الاجتماعية والعرقية واللغوية. وتنبغي الإشارة، إلى أن ظهير 16 ماي 1930، سبقه "ظهيري 11 شتنبر 1914، المتعلق بأمور القبائل البربرية بالإيالة الشريفة"[35]، والذي يقضي بوجوب تدبير شؤون هذه القبائل "بناء على قوانينها وأعرافها، وبتخويل المجالس البربرية بعض السلطات القضائية، وكان القيام بتلك التفرقة من الأدوات السياسية التي لا تخفى من مخططات العديد من كبار الموظفين الفرنسيين"[36]. خاصة، الذين اشتغلوا على مثل هذه الإستراتيجية وطبقوها في الجزائر مثلا، "حيث استفادت سلطات الحماية من خبرتهم في مجال التعامل مع البربر في الأقاليم الجزائرية"[37]. وكذلك، صدر "ظهير 27 يونيو 1922، المتعلق بجعل ضابط لتفويت العقارات التي يفوتها الأهليون من القبائل ذات العوائد البربرية، التي ليس فيها محكمة لإجراء العمل بالشرع المطاع، وذلك للمشترين الأجنبيين على تلك القبائل"[38].

على إثر هذه المتغيرات السياسية، برزت الحركة الوطنية المغربية كتنظيم سياسي واعد متطلع لأفق تحرري خال من كل أشكال الاستعمار. وذلك، عبر إبداعها أساليب نضالية راقية تعد استمرارا طبيعيا للمقاومة المسلحة.

وعليه، فإن إرهاصات الفعل السياسي الوطني كانت بالاحتفال بعيد العرش المجيد لأول مرة "في 18 نونبر 1933، للتعبير عن تجاوبهم وتضامنهم مع السلطان محمد بن يوسف، وعن إدانتهم وشجبهم للحصار الذي كانت تفرضه عليه سلطات الاحتلال، ثم مبادرة تأسيس مدارس للتعليم الحر الوطني صونا لمقومات الهوية الثقافية المغربية. وللتعريف بالقضية المغربية في المحافل الدولية"[39].

وعلى المستوى الدولي، انخرط الطلاب المغاربة في العمل الجمعوي السياسي لتسليط الضوء على جرائم الاحتلال وانتهاكاته الخطيرة ضد الشعب المغربي، "فبرزت جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بباريس، التي عُرفت بأنشطتها الإصلاحية ومواقفها الوطنية، وأيضا استأثر اهتمامها بالعمل الصحفي والإعلامي الداعم للقضية المغربية"[40]، فاضطلع مثقفون ينتمون للحركة الوطنية بمهمة تحرير مقالات صحفية تصب في خانة فضح مخططات وممارسات الاستعمار. وبالنظر، إلى القمع والحظر الممارس على الجرائد الوطنية خاصة بالمنطقة السلطانية، "ارتأت ثلة من الأقلام الشغوفة بالحقل الإعلامي باللغة العربية الفصحى، اللجوء إلى منطقة "الحماية" الإسبانية للانخراط في العمل الصحفي، لإدراكهم ووعيهم بالدور التوعوي والتنويري الذي يحتله هذا المجال في التعريف بمشروعية القضية وعدالتها في أوساط الرأي العام الوطني والعربي والدولي"[41]، وهذا ما عبر عنه مقتطف من مقال تضمنته جريدة "الرأي العام" إذ كتب صاحبه يقول: "لا جدال في أن القضية المغربية أصبحت منذ أشهر تشغل الرأي العام الفرنسي، فلا تكاد توجد صحيفة أو مجلة في فرنسا وملحقاتها لم تلتفت لقضيتنا بما فيه الحق والباطل، والغث والسمين. وإثارة القضية ولو بهذه الصفة يكسبها رواجا وانتشارا، ويفرضها بالتدريج على الأنظار"[42].

يتضح جليا، أن الفعل النضالي السياسي للحركة الوطنية أرخى بضلاله على المستويين الدولي والوطني؛ حيث انبرى صحفيون مغاربة بنظرة وطنية لانتقاد التصورات والرؤى الاستعمارية، التي تضمنتها المقالات الصحفية التضليلية للإقامة العامة، والعمل على الرد عليها وفضح نواياها المبيتة تجاه المغرب. وهذا، ما جسدته جريدة "الرأي العام" بقولها: "اعتدنا في هذه الجريدة أن نعقب على خطب وتصريحات الجنرال جوان، وهذه المهمة نكاد لا نقوم بها إلا وحدنا في هذه البلاد، ذلك، أننا دائما بالمرصاد لكل ما يقال أو يكتب عن وطننا وأمتنا حقا كان ذلك أم باطلا، وكثيرا ما يقال ويكتب عنهما الباطل الصراح، إما جهلا وإما عرضا، وقد يكونان هما معا"[43].

وقد عرف شمال المغرب إلى جانب هذا التكامل، علاقة جدلية متينة من العمل الوطني والعمل الثقافي؛ حيث كان الوعي والنشاط الوطني المبكر هو المحفز الأساسي وراء ميلاد ونمو العمل الثقافي بالمنطقة، "كسلاح أساسي للدفاع عن هذا الوعي والنشاط، والوقوف بجانبه في معركة تتطلب استعمال كافة الأسلحة. وبالتالي، فقد كان العمل الثقافي بدوره دافعا أساسيا وراء نمو العمل الوطني، وإنضاج الوعي السياسي من خلال التأثير على الجماهير الشعبية والزج بها في حقل الوطنية"[44].

وضمن هذا المعنى، كانت لجنة العمل المغربي التي كان يتزعمها محمد حسن الوزاني، تعتبر من بين آليات العمل السياسي، حيث كان لها دور كبير في معارضة السياسة الاستعمارية الفرنسية، خاصة عندما قررت سلطات "الحماية" سنة 1935، نقل رفات المارشال ليوطي إلى المغرب، وهو ما اعتبر آنذاك، إهانة للشعب المغربي وتجسيدا لرمز الاستعمار وتذكيرا بالشخص الذي طبق استراتيجية "الاحتلال السلمي". وفي هذا الإطار، "رفعت إذ ذاك، لجنة العمل المغربي إلى جلالة السلطان، وإلى المقيم العام وإلى وزير خارجية فرنسا، مذكرة بقلم محمد حسن الوزاني، أعرب فيها عن احتجاجه على نقل رفات المرشال إلى المغرب"[45]. لقد جسدت هذه المذكرة، بامتياز، شكلا نضاليا يهدف إلى فضح المخطط الاستعماري، الذي يروم جعل قبر ليوطي رمزا ومزارا استعماريا بالعاصمة المغربية الرباط. وكذلك، جعله شاهدا رسميا على جرائم الدولة الفرنسية بحق الشعب المغربي.

وفي 24 يوليوز 1936، وجهت كتلة العمل الوطني رسالة إلى السلطان والإقامة العامة والحكومة الفرنسية، تندد بشدة بالاحتفالات التي تخلد الذكرى الثانية لوفاة ليوطي بالمغرب، ومن ضمن ما جاء في الرسالة ما يلي: "باحتجاجنا عام 1935 على نقل رفات المرشال ليوطي إلى المغرب، قلنا إن موقع مواراته سيشكل إطارا لتظاهرات سياسية كاثوليكية دون مراعاة لحساسية الرأي العام الإسلامي في هذا البلد وفي غيره من البلدان، ترى كتلة العمل الوطني أن الاحتفالات التي يجري التحضير لها هذه الأيام على تراب هذه الأرض الواقعة تحت الحماية، لا تمت بأي شيء إلى الصواب"[46].

لقد كان القمع الممارس على الحركة الوطنية من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، يزيد من دينامية وحركية الوطنيين ومن تشبتهم بمطالبهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لكن، هذه السياسة "ستقابل عزما وتصميما من جانب العناصر الوطنية بضرورة الحصول على الاستقلال. وإذا كانت فرنسا قد نجحت مرحليا في بعض العمليات، ومع استخدام سياسة الضغط والشدة، فإنها قد فشلت في النهاية، وبطريقة لم تكن تتوقعها، إذ إنها دفعت الموقف دفعا، وساعدت بتشددها على وصول المغرب إلى الاستقلال"[47].

إنه واقع الحال، الذي سيعرفه الملف المطلبي الذي تبنته الحركة الوطنية ابتداء من سنة 1934 حتى بداية سنة 1944، حيث تضمن مطالب إصلاحية؛ كالدعوة إلى "تطبيق معاهدة الحماية، وإلغاء كل مظاهر الحكم المباشر، وتوحيد النظامين الإداري والقضائي لجميع البلاد المغربية، وإدماج المغاربة في جميع فروع الإدارة المغربية، والفصل بين السلطات، وإحداث بلديات ومجالس إقليمية وغرف تجارية ومجلس وطني يحتوي على نواب مسلمين"[48]. وهي أمور، تطلبت بالضرورة تأجيج النضالات السلمية من طرف الحركة الوطنية المغربية، باعتبارها جزء لا ينفصل عن القوى الضاغطة السياسية المشابهة؛ كلجنة العمل المغربي، والجرائد الوطنية، والمنابر الإعلامية، التي تصب في نفس المجرى السياسي/التحرري. "وفي 17 نونبر 1936، قررت الكتلة إقامة مؤتمر بالدار البيضاء للمطالبة بحقوق الصحافة المغربية، لكن السلطات الاستعمارية منعته في آخر لحظة"[49]. وأعقب هذا المنع، اندلاع احتجاجات منددة بهذا القرار، قوبلت بحملة واسعة من الاعتقالات في صفوف

الوطنيين، "كما قامت مظاهرات عظيمة في جميع مدن وقرى المغرب تضامنا مع الوطنيين المعتقلين"[50]، حيث أفضت إلى مواجهات عنيفة بين المتظاهرين والسلطات الفرنسية، مما خلف إصابات واعتقالات في صفوف الوطنيين المغاربة.

### 3) تصاعد القمع الاستعماري تجاه النضال السياسي المغربي

من الواضح، "أن تقابل مطالب الشعب المغربي بالرفض من قبل الحماية، لا، بل وأن تعقب الرفض حركة قمع شاملة للمطالبين بالإصلاحات، وكذا من يعلن تأييد المطالب"[51]. نعتقد، أننا نلامس صعوبة التعاطي الفرنسي مع مطالب المغاربة الإصلاحية. فالقمع الممارس على الوطنيين، هو في حد ذاته تعبير عن تخوف السلطة الاستعمارية الفرنسية من تطور هذه الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاحات، إلى مطالب أكثر تصعيدا وتقدما. وهو الشيء، الذي سيتخذ مسارا نوعيا عندما "بلغ عمل كتلة العمل الوطني، مستوى من التنظيم والنضج والاتساع، بحيث أنه غدا ممكنا الإعلان عن ميلاد حزب سياسي صريح ينتظم فيه عمل الحركة الوطنية المغربية وفقا لأحكام التشريع الفرنسي ذاتها، فكان الإعلان عن تأسيس الحزب الوطني"[52]، الذي اعتبر بدوره، آلية من آليات النضال السياسي، حيث مهدت هذه التجربة الحزبية لولادة الأحزاب السياسية وتناسلها. على أن الاستعمار الفرنسي، إضافة إلى ممارساته القمعية بالمغرب، خاصة خلال أحداث سنة 1937، ورفضه المطلق لفتح الطريق أمام العمل السياسي والعمل الصحفي الحر وروافده، والحق في تأسيس الأحزاب، "امتدت يده أيضا، لترمي بقادة الحزب في السجون وفي المنافي البعيدة؛ حيث، سينقل علال الفاسي زعيم الحزب الوطني إلى المنفى في أقاصي الغابون ليمكث فيه، قيد الإقامة الجبرية تسع سنوات. كما أن محمد بن الحسن الوزاني، أحد الزعماء البارزين في العمل الوطني ورئيس الحزب القومي، سيلقى به في منفى سحيق في مشارف الصحراء. كما أن باقي القادة، عرفوا مصائر ليست بأقل سوءا، فلم ينج من القمع ومصادرة الحرية إلا من كان منهم في ذلك الحين خارج المغرب"[53].

يتعلق الأمر إذن، بوضع جديد تحاول السلطة الفرنسية تكريسه في تعاملها مع الحركة الوطنية، ذلك أنها تستخدم العنف لثني الوطنيين عن تحقيق أهدافهم. ومع ذلك، واصلت كتلة العمل الوطني نضالها السياسي، عبر تمسكها بمطالبها المشروعة، مما دفع بالمقيم العام "نوجيس" إلى إعطاء وعود بتنفيذ تلك المطالب؛ "فسمح للكتلة بإصدار جريدة باللغة العربية بمدينة فاس تحت اسم "الأطلس" كانت ناطقة باسم الكتلة، وكذلك سمح بإصدار جريدة "المغرب" اليومية بمدينة سلا، ورفع الحجز الذي كان مفروضا على جريدة "عمل الشعب"، التي كانت تصدر بفاس باللغة الفرنسية"[54]. وهو ما ساعد الوطنيين، على إيصال صوت القضية المغربية إلى أوسع نطاق وطنيا وإقليميا عبر الجرائد. "واستمر العمل هكذا، إلى أن فتحت "الكتلة" مكاتب في جميع الأنحاء لتسجيل المنخرطين، مما حذا بالإقامة العامة إلى إصدار قرار حل كتلة العمل الوطني حلا نهائيا يوم 18 مارس 1937، وأقفلت مركزها العام الموجود بمدينة فاس، ووزعت بيانات تعلن فيها عن هذا القرار"[55].

لقد شكل الحظر العملي، دليلا آخر على الامتدادات السياسية التأطيرية والتعبوية التي تقوم بها "الكتلة" في شخص الوطنيين؛ إذ لولا ثقلها السياسي وقوتها الضاغطة وتمثيلها لعموم الشعب المغربي، لما تم غلق منابرها الدعائية المتعددة. وعلاوة على ذلك، أسفرت الاختلافات الشخصية داخل كتلة العمل الوطني "في فبراير 1937، عن تكوين تنظيمين: الحزب الوطني لتحقيق المطالب يترأسه علال الفاسي، ويركز على العقيدة الدينية وعلى الملكية المطلقة، وحزب الحركة القومية بزعامة محمد بن الحسن الوزاني، الذي ركز على الشكل البرلماني للحكومة"[56].

هكذا، لم تستطع الإدارة الفرنسية وقف نضال الحركة الوطنية، وبذلك ظلت مؤسسة الحماية تتخبط ما بين سياسة القوة والمواجهة، وسياسة المهادنة والاحتواء دون أن تصل إلى حسم الصراع لصالحها. "ففي 30 مارس 1946، حل "إريك لابون" مقيما عاما في المغرب (1946-1947) محل "غبرييل بويو"، وحاول التخفيف من حدة التوتر، فأنهى عملية نفي زعماء الحركة الوطنية، وأفرج عن المعتقلين، ورخص لحزب الاستقلال بإصدار جريدة "العلم" في يونيو 1946"[57].

لقد أسهمت الخطوات الفرنسية في فتح المجال بشكل أكبر للوطنيين من أجل أن يكونوا قوة في القول والفعل، وفي الوعي والمسلك، وهو ما تم ترجمته عمليا عندما "توجه وفد من حزب الاستقلال برئاسة عمر بن عبد الجليل إلى باريس، مطالبا الحكومة الفرنسية باستبدال نظام الحماية بنظام جديد، يكون مبنيا على عقد معاهدة تحالف بين فرنسا والمغرب"[58]. وبديهي، أن الإمبريالية الفرنسية لم تكن لتوافق على هذا الطلب، لأن طبيعتها الاستعمارية تكمن في سيطرتها على الشعوب المستضعفة، رغم أنها عانت هي نفسها من ويلات الاحتلال والاضطهاد خلال الحرب العالمية الثانية عندما احتلت ألمانيا الأراضي الفرنسية؛ يقول الحجوي واصفا أحوال فرنسا: "أمة عظيمة تهزم في حرب استعدت لها، وقد استأصل العدو جيشها ومعداتها وغنم عتادها وأسر رجالها ورجال مستعمرتها، وقلب حكومتها ونظامها، وأبقى ربعها أو يزيد بقليل تحت تحكمه ورقابته، وأصبح فيشي الذي هو العاصمة الجديدة للربع الباقي الذي يسميه الفرنسيون فرنسا الحرة، وعدوها يبخل عليها باسم الحرة فيدعوها فرنسا غير المحتلة"[59].

هكذا، ارتبط نضال الوطنيين المغاربة، بصرف النظر عن غطاءاتهم السياسية، بالواقع الملموس، الذي فرضته السلطة الفرنسية. إذ على الرغم من الحصار والحظر المفروضان على كل أشكال النضال السياسي ولو في شقها الإصلاحي، كما سبق وأشرنا، سارت الحركة الوطنية على دربها النضالي التصعيدي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز نظام عالمي جديد ذو قطبية ثنائية، المتجسد في الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، وما ترتب عن ذلك من تأسيس الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية سنة 1945، وكذا صدور وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في دجنبر سنة 1948، وما تضمنته من مبادئ وحقوق تقوم على حرية الاختيار والإرادة.

وفي ظل هذه التحولات الدولية، وصداها على مستوى الإمبريالية الفرنسية في الداخل المغربي، "سيبرز مطلب الاستقلال بقوة ليشمل كافة مناطق المغرب"[60]؛ حيث أصدر أعضاء الحركة الوطنية المنضوين تحت لواء حزب الاستقلال، في 11 يناير 1944 وثيقة المطالبة

بالاستقلال. وسار على نفس التوجه سنة 1946 عناصر الحركة القومية، التابعين لحزب الشورى والاستقلال، برئاسة محمد بن الحسن الوزاني، حيث ركزوا بالإجماع على ضرورة الاستقلال السياسي.

وتجدر الإشارة، إلى أنه أثناء التفكير في الصياغات الأولية لوثيقة المطالبة بالاستقلال، ذكر أبو بكر القادري في مذكراته، وهو يناقش مسألة الاستقلال مع سعيد حجي، باعتبارهما ضمن عناصر الحركة الوطنية المحظورة آنئذ، ما يلي: "لم نكن والحق يقال، مهيئين لخوض المعركة مع الاستعمار إذ ذاك، ولم نكن مهيئين للقيام بدور فعال في تلك الظروف، فجرحنا لازال لم يندمل، بعدما عانيناه من السياسة الهوجاء البشعة، التي عاملنا بها نوكيس في سنة 1937، وبعض إخواننا لا زالوا في المعتقلات، والذين سرحوا مؤخرا لا زالوا في طور النقاهة، ولكننا مع ذلك، كنا نفكر في الطريق التي تتيح لحركتنا الوطنية البقاء والاستمرار، لأداء الواجب المفروض في الوقت المناسب"[61]. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على النضج السياسي الذي بلغ درجات متقدمة لدى العناصر الوطنية، إذ يشير النص إلى التفاعل السياسي بين الشروط الموضوعية العاكسة للواقع الاستعماري، وبين قراءتها بشكل سليم من طرف الوطنيين تنظيرا وممارسة. وهو الشيء الذي أشار إليه القادري أيضا، بقوله: "لقد وضعنا خطة للعمل مزدوجة، فمن جهة، صرنا نتحرك علنيا في دائرة تحقيق بعض المطامح الوطنية الاجتماعية، كالتعليم، والمطالبة بالإصلاح الاجتماعي، والتأكيد على ضرورة تمتيع شعبنا بالحريات العامة، وما شاكل ذلك، وكانت جريدة "المغرب" هي الصوت الوحيد الذي نعبر منه عن أفكارنا، ولو كان تحت المراقبة الفرنسية الشديدة. ومن جهة أخرى، سرنا في تنظيم الخلايا السرية الوطنية، والاهتمام الزائد بالطلبة، وتوجيههم وتكوينهم، وإعدادهم لأداء واجبهم نحو بلادهم"[62].

من هنا، يبدو جليا، أن الجانب التعبوي كان له دور محوري في الحيلولة دون انزلاق الشباب المغربي إلى مستنقع التدجين والاستلاب الاستعماري. لذلك، "اعتبر التعليم الحر "الإبن الشرعي" للحركة الوطنية، حيث توازي نمو هذه الأخيرة مع نموه في مرحلة الثلاثينات، فالقيادات الوطنية هي التي بادرت إلى تأسيس معظم المدارس، وكان هذا النوع من التعليم هو الذي تخشاه سلطات الحماية، وهو التعليم الذي حاربته وضيقت عليه كثيرا، ما دامت أهدافه المعلنة هي الحيلولة دون ذوبان شخصية المواطن في شخصية المستعمر"[63].

إنها بعض الأساليب التي وظفتها الحركة الوطنية في نضالها السياسي لمواجهة المستعمر الفرنسي، بالرغم من الحظر العملي الذي فرضه هذا الأخير على القنوات الصحفية لكتلة العمل الوطني، فكانت التنظيمات السرية وسيلة فعالة لتجاوز العوائق الاستعمارية، يقول أبوبكر القادري في هذا السياق: "كان من جملة الخلايا التي أسسناها بسلا، خلية أسميناها (جبهة النهوض)، وخلية أخرى كان اسمها (قبس عز) وخلية ثالثة اسمها (فتح)، وهذه الخلية الثالثة، كان لها دور هام في أداء الواجب الوطني أثناء التحضير للمطالبة بالاستقلال"[64].

**خاتمة**

لقد شكل العمل السياسي مرحلة حاسمة في تاريخ الحركة الوطنية المغربية في مواجهة الاستعمار الفرنسي، فاستطاعت في ظرف وجيز إظهار القصور في الوعي الإستراتيجي لمؤسسة الحماية، وضبابية ممارستها، وعدم قدرتها على طرح البديل للمطالب المغربية العادلة. وبالمحصلة، تسرب اليأس وخيبة الأمل لسلطة القرار السياسي الفرنسي، وفشل صانع القرار في الإقامة العامة في ابتلاع الحركة الوطنية أو تطويعها على أقل تقدير. فكان التوجه، نحو مزيد من العنف والاعتقال والإقصاء لكل المنتسبين للحركة الوطنية. وهو ما سيتضح بشكل جلي، عند حديثنا عن الممارسة النقابية في ارتباطها بالممارسة السياسية.

**الهوامش:**

[1] Henri Lefebvre, Une pensée devenue monde...faut- il abandonner Marx? Éditions Fayard, Paris, 1980, p 122.

[2] LAROUI Abdallah, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912), Librairie Eyrolles – Paris, 1977, p 66.

[3] العلوي محمد الفلاح، ملاحظات حول المقاومة المسلحة بين فرض الحماية واستقلال المغرب، ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955، أكادير 13-15 نونبر 1991، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة كانابرانت، الرباط، الطبعة الثانية، 2008، ص 113.

[4] امحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1994، ص 245.

[5] عبد الحميد المرنيسي، الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية علال الفاسي إلى أيام الاستقلال، الرسالة، الرباط، 1978، ص 33.

[6] المرجع نفسه، ص 33.

[7] عبد الحميد المرنيسي، الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية علال الفاسي إلى أيام الاستقلال، مرجع سابق، ص 33.

[8] عبد الرزاق لكريط، المخزن والحماية الفرنسية: وهم السيادة المزدوجة، (1912-1956)، فاس، 2015، ص 180.

[9] Georges Oved, La Gauche française et le nationalisme marocain, éditions l'Harmattan, Tome 2, Paris, 1986, p 77.

[10] إدريس أبو إدريس، الحركة الوطنية والمقاومة بمكناس (1944-1959) حقائق ووثائق، مرجع سابق، ص 106.

[11] جون واتربوري، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة: عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني، الرباط –المغرب، الطبعة الثالثة، 2013، ص 90.

[12] Burke Edmund, Prélude to protectorate in Morocco: Precolonial protest and resistance, 1860-1912, The University of Chicago Press, Chicago-Londres, 1976, p 78.

[13] جامع بيضا، الصحافة الوطنية ودورها في التوعية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، ص 61.

[14] امحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 245.

[15] Roger Le Tourneau, Elites traditionnelles 1920-1930, Dans : Lhachmi Berrady, La formation des élites politiques maghrébines, Paris: CRESM, Librairie générale de droit et de jurisprudence, centre national de la recherche scientifique, 1973, p 60.

[16] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في العالم العربي، مرجع سابق، ص 102.

[17] Abdalah Laroui, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912), Paris: François Maspero, 1977, p 420.

[18] محمد مهدرها، من الفعل السياسي إلى البندقية: ضرورة أم اختيار، كلية الآداب بمراكش، ندوة علمية، ضمن كتاب: دور الدار البيضاء في الحركة الوطنية والمقاومة المسلحة، 2006، ص 27.

[19] عبد الرحيم برادة، إسبانيا والمنطقة الشمالية المغربية 1931-1956، إفريقيا الشرق، الدارالبيضاء-المغرب، الجزء الثاني، 2007، ص226.

[20] Jean.Claude Vatin, Sur l'approche des mouvements nationaux Maghrébines en géneral, In Revue Algériennes des sciences juridiques, politiques et économiques, 1977, p 23.

[21] حسن الصويني، المقاومة المغربية: محطاتها، امتداداتها بجنوب المملكة، مكناس، 19 يونيو 2006، ص 27.

[22] "سياسة وعود ليس بعدها إعصار"، الدفاع، السنة الأولى، العدد 4، الثلاثاء 21 شتنبر 1937، ص 1.

[23] علال ركوك، المقاومة المغربية من خلال التراث الشعبي، مرجع سابق، ص 18.

[24] أحمد زكي، أحمد سالم لطافي، الحركة الوطنية، الكتلة واليسار، وقائع للتاريخ، مرجع سابق، ص 11.

[25] خالد فؤاد طحطح، نشأة الحركة الوطنية في المغرب، دورية كان التاريخية، العدد 4، يونيو، 2009، ص 31.

[26] ألبير عياش، المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة: عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، سلسلة معرفة الممارسة، دار الخطابي، الدارالبيضاء، أبريل، 1985، ص ص9-10.

[27] محمد السلوى أبو عزام، المقاومة والوجدان (عن الشعب والذات)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1990، ص ص 20-21.

[28] Michel Camau, Changements Politiques Au Maghreb, Etudes de L'Annuaire de l'Afrique du nord, Paris, Janvier, 1991, p 72.

[29] عبد الحميد احساين، الإدارة المركزية في عهد الحماية الفرنسية (1912-1940)، أمل، الرباط، 2015، ص 274.

[30] عبد الحميد احساين، الإدارة المركزية في عهد الحماية الفرنسية (1912-1940)، مرجع سابق، ص 271.

[31] محمد داود، الحركة الوطنية في الشمال والمسألة الثقافية، اتحاد كتاب المغرب، الرباط، 1990، ص 106.

[32] الجريدة الرسمية للدولة المغربية الشريفة، السنة التاسعة عشر، العدد 919، الجمعة 6 يونيو 1930، ص 1.

[33] آسية بنعدادة، الفكر الإصلاحي في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجا)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب-، 2003، ص 55.

[34] وليام هويسنطن، الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس 1936-1943، تعريب: إبراهيم أبوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة 10، الدار البيضاء، 2002، ص 57.

[35] الجريدة الرسمية للمملكة المغربية الشريفة، السنة الثانية، العدد 37، الجمعة 18 شتنبر 1914، ص 1.

[36] وليام هويسنطن، الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول تحت قيادة الجنرال نوكيس 1936-1943، مرجع سابق، ص 60.

[37] AugustinBernard, Les Confins algéro-marocains, Emile Larose, Paris, 1911, p 11.

[38] الجريدة الرسمية للدولة المغربية الشريفة، السنة الثامنة، العدد 478، الثلاثاء 27 يونيو 1922، ص 1.

[39] عادل المرابط، إسهامات الشيخ محمد المكي الناصري في التأسيس للعمل الصحفي بشمال المغرب من خلال جريدة الوحدة المغربية، مرجع سابق، ص 3.

[40] المرجع نفسه، ص 3.

[41] عادل المرابط، إسهامات الشيخ محمد المكي الناصري في التأسيس للعمل الصحفي بشمال المغرب من خلال جريدة الوحدة المغربية، مرجع سابق، ص 4.

[42] "في سبيل الدستور"، الرأي العام، السنة الأولى، العدد 18، الأربعاء 20 غشت 1947، ص 1.

[43] "حقائق في السياسة والوطنية"، الرأي العام، السنة الأولى، العدد 86، الجمعة 31 دجنبر 1948، ص 1.

[44] محمد داود، الحركة الوطنية في الشمال والمسألة الثقافية، مرجع سابق، ص 10.

[45] محمد حسن الوزاني، الحماية جناية على الأمة، المغرب نموذجا، ترجمة: أحمد بنجلون، مؤسسة محمد حسن الوزاني، فاس-المغرب، 1994، ص 6.

[46] محمد حسن الوزاني، الحماية جناية على الأمة، المغرب نموذجا، مصدر سابق، ص ص 11-12.

[47] جلال يحيى، المغرب الكبير، الفترة المعاصر وحركات التحرير والاستقلال، الدار القومية، الإسكندرية، الجزء الثالث، 1966، ص 1149.

[48] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، تطوان-المغرب، 8 أكتوبر 2007، ص 166.

[49] عبد الحميد المرنيسي، الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية علال الفاسي إلى أيام الاستقلال، سلسلة الجهاد الأكبر، مطبعة الرسالة، الرباط، 1978، ص 60.

[50] المرجع نفسه، ص 60.

[51] سعيد بنسعيد العلوي، عبد الكريم غلاب، المثقف العضوي، (مسار الحركة الوطنية المغربية)، المستقبل العربي، لبنان، 2017، ص 144.

[52] سعيد بنسعيد العلوي، عبد الكريم غلاب، المثقف العضوي، (مسار الحركة الوطنية المغربية)، مرجع سابق، ص 144.

[53] المرجع نفسه، ص 145.

[54] عبد الحميد المرنيسي، الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية علال الفاسي إلى أيام الاستقلال، مرجع سابق، ص 61.

[55] المرجع نفسه، ص ص 61-62.

[56] آسية بنعدادة، الفكر الإصلاحي في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجا)، مرجع سابق، ص ص 56-57.

[57] المرجع نفسه، ص 58.

[58] Daniel Rivet, Le Maroc de Lyautey à Mohammed 5, le doouble visage du Protectorat, Paris, 1999, p 380.

[59] محمد بن الحسن الحجوي، مخطوطات الخزانة الحسنية العامة، الرباط، الجزء السابع، 122، ص ص 4-5.

[60] Archives de D.A.P (direction des affaires politiques) Bibliothèque Générale de Rabat, bulletin d'information quotidienne et mensuelle, 1939, N° 51.

[61] أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1941 إلى 1945، الدار البيضاء، الجزء الثاني، 1997، ص ص 115-116.

[62] أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1941 إلى 1945، مصدر سابق، ص 116.

[63] المكي المروني، الإصلاح التعليمي بالمغرب 1956-1994، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 17، الدار البيضاء، 1996، ص 83.

[64] المصدر نفسه، ص 116.